ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

المجلد 19/العدد 1 / جوان 2023 دفاتر MECAS

النماذج المطبقة لإدارة التأمين التكافلي
أساليب تنمية العلاقة التشاركية بين المساهمين و المشتركين في إطار الحسابات المالية المزدوجة في شركات التأمين التكافلي

Applicable forms for managing Takaful insurance
Methods of developing the participatory relationship between shareholders and subscribers in Takaful insurance

بن عزة و إكرام[1]
أستاذ محاضر ب /MIFMA/ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
ikram.benazza@univ-tlemcen.dz

قدم للنشر: 2023-09-25 , قبل للنشر: 2023-03-31 , نشر في : 2023-06-02

الملخص:
تهدف الدراسة إلى إيجاد سبل تنمية العلاقة التشاركية بين المساهمين و المشتركين بالشكل الذي يؤدي إلى توازن المصالح في ظل صيغ الإدارة المطبقة التي لا تخل من العديد من الإشكالات الفقهية و التطبيقية التي تنظم العلاقة بين المشتركين و المساهمين .
وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسة التطبيقية ما زالت تكتنفها العديد من التحديات وبصفة أدق الإشكال المتعلق بالفائض التأميني و مفاضلة هيئة المساهمين عن هيئة المشتركين في الحقوق والمصالح في ظل غياب أساس قانوني يجسد المشاركة التعاونية حيث تعتبر الصيغة الأكثر ملاءمة لإدارة أعمال التأمين التكافلي هي الصيغة المختلطة بين نموذجي الوكالة في إدارة عمليات التأمين مقابل أجر معلوم، ونموذج المضاربة لاستثمار الفوائض المالية للصندوق والتي تكون فيها حقوق المشتركين والمساهمين نسبيا أقرب للعدالة.
الكلمات المفتاحية: علاقة تشاركية ، مساهمين ، مشتركين ،صيغ إدارة ، تأمين تكافلي.
تصنيف JEL: G11؛G24؛ G20؛G22

Abstract :
This research aims to find ways of developing the participatory relationship between shareholders and subscribers in Takaful insurance companies, that leads to a balance of interests under applicable management formats that has many Doctrinal and practical problems. The study concluded that the applied practice is still surrounded by many challenges, more precisely the problem related to the insurance surplus. which are mainly represented in the differentiation of the subscribers board over the shareholders board of rights and interests, Where the most appropriate formula for managing the Takaful insurance business is the mixed model between al-Mudharabah, and al-Wakalah contract. In managing insurance, which the rights of subscribers and shareholders are relatively closer to justice.
Keywords: Participatory Relationship , Shareholders ,Participants ,management formats, Takaful.
Jel Classification Codes: G20 ;G22 ;G24 ;G11

مقدمة :

[1]المؤلف المراسل

مع إزدياد أهمية التأمين الناتجة عن تطور الحياة المدنية و كثرة الحوادث تزايد الاهتمام بالتأمين التكافلي حيث شهد تطورا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية مما أسهم في صياغة وضبط منتجات تأمينية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، إلا إن النماذج المطبقة فيها لا تخل من العديد من الإشكالات الفقهية و الفنية التي تنظم العلاقة بين المشاركين و المساهمين وبصفة أدق الإشكال المتعلق بالفائض التأميني و كيفية التصرف فيه تملكا و توزيعا وهو ما دعا بعض المؤسسات الشرعية ذات المرجعية العلمية كمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، إلى ضرورة تكثيف البحث العلمي من أجل تطوير نموذج جديد للتكافل أكثر انضباطا بقواعد الشريعة. خلال الجهود الحثيثة في إعادة بعث المؤسسات المالية الإسلامية وتفعيلها في الأنظمة المالية المعاصرة وبشكل خاص تطبيق نظام التأمين الإسلامي. وفي هذا السياق يمكن صرح الإشكالية التالية: **ماهي أساليب تنمية العلاقة التشاركية بين المساهمين و المشتركين في شركات التأمين التكافلي؟**

وبتالي يصبو هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز آليات عمل شركات التأمين التكافلي، و معالجة المشاكل التي تخل التوازن بين أطراف عمليات التامين التكافلي؛

- إبراز أهمية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني في تطوير العلاقات التأمينية التشاركية على مستوي منظومة التأمين التكافلي كسبيل لتنمية العلاقة بين الطرفين.

و تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي رؤية فكرية و نقدية و إستشرافية حيث تم تجزئة البحث إلى ثلاثة محاور

المحور الأول: التشخيص النظري لوضعية التأمين التكافلي

المحور الثاني : العلاقات التعاقدية المالية في التأمين التكافلي

المحور الثالث : سبل تنمية العلاقة التشاركية لتعزيز تكافؤ في إطار الحسابات المالية المزدوجة.

1 الدراسات السابقة و التشخيص النظري لوضعية التأمين التكافلي:

دراسة لـ رياض منصور الخليفي،(2010) قوانين التأمين التكافلي الأسس الشرعية والمعايير الفنية، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الجامعة الأردنية، يوم 11 و 13 أفريل 2010 حيث تناول الباحث 2010 :حاول الباحث من خلال دراسته تحديد الأطر المهنية و الشرعية والجوانب القانونية لنظام التأمين التكافلي، التي تبنى عليها صناعة التأمين التكافلي و بحث في التطبيقات العملية التي تنظم طبيعة العلاقة بين المساهمين و المشتركين في التأمين التكافلي و احتساب الفائض التأميني و بيان المواد و الاستخدامات الأساسية لحسابي المشتركين و المساهمين وتشير نتائج الدراسة ينبغي على الهيئات الدولية ذات الصلة بتنظيم و تقنين أعمال المؤسسات المالية الإسلامية أن تبادر إلى تكثيف الجهود نحو إعداد و صياغة قانون نموذجي خاص بالأعمال شركات التأمين التكافلي بحيث يستوعب مختلف الجوانب الشرعية و الفنية و القانونية و تهدف الى تنمية العلاقة بين أركان العملية التأمين التكافلية و تقليل المعاملات الربوية و عقود الغرر و أكل المال بالباطل [2] .

دراسة للباحث صالحي (2018) بعنوان صناعة التأمين التكافلي بين الأسس الشرعية و الممارسات التطبيقية – تطوير العلاقات التشاركية– في إطار نظرية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني و الاستثمار المشترك للأرباح التأمينية : حيث قدمت الدراسة التأمين التكافلي كبديل عن التأمين التجاري من الناحية التطبيقية و أسسه الشرعية الإسلامية التي تعالج الإختلالات في التوازن بين الأطراف ذات المصلحة في العمليات التأمينية ، كما أشارت الدراسة إلى إشكالية تطوير المشاركة التكافلية على مستوى صناديق التأمين في شركات التأمين التكافلي التي تكون على شكل شركات مساهمة مفتوحة من خلال المشاركة التساهمية بجزء من الفائض

[2] رياض منصور الخليفي (2010) قوانين التأمين التكافلي الأسس الفنية والمعايير الشرعية – دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلية-. *بحث مقدم إلى مؤتمر :"التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه*. الجامعة الأردنية، : مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) المنعقد خلال الفترة:26-28 ربيع الثاني 1431هـ – الموافق 11-12 /4 /.

التأميني ، مما يترتب على ذلك من تكامل للأدوار وتوازن في المصالح وتطوير للعمل المؤسساتي للتأمين التكافلي، و تشير النتائج أن الرسملة المتبادلة للفوائض التأمينية و الاستثمار المشترك للأرباح التأمينية التكافلية، يساهمان في تطوير العلاقات التأمينية التشاركية التي ترفع القدرات لمنظومة التأمين التكافلي بالمقابل لا يوجد إطار قانوني رقابي مؤسسي لمنظومة التأمين التكافلي يراعي خصوصيتها .[3]

دراسة للباحث بونشادة نوال (2021) بعنوان نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي– نظرة استشرافية لتطور صناعة التأمين التكافلي في العالم– حيث تناولت الدراسة آليات وسبل تطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسة التطبيقية ما زالت تكتنفها العديد من التحديات والعقبات، والذي من شأنه الإخلال بالمشاركة التعاونية التكافلية كمقصد أسمى لوجود شركات التكافل من جهة، ووجود إشكالات عملية وتطبيقية تتمثل أساسا في مفاضلة هيئة المساهمين عن هيئة المشتركين في الحقوق والمصالح من جهة أخرى .الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين طرفي البناء المؤسسي [4](بونشادة ، أوزازنة 2021).

1-1 تفسير أبرز مصطلحات التأمين التكافلي:

يمكن تعريف التأمين التكافلي بأنه عبارة عن عقد تبرع بين مجموعة من الأشخاص : للتعاون على تفتيت الأخطار المبينة في العقد، والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه، وذلك وفقا للقواعد التي ينص عليها قانون التأمين والشروط التي تتضمنها وثائق التأمين، وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[5].

وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

التأمين الإسلامي نظام يقوم على تبرع المشاركين فيه بكل أو جزء من الاشتراكات المقدمة لدفع تعويضات الأضرار التي تقع لبعضهم واقتصار دور الشركة على إدارة أعمال التأمين واستثمار أموالها) "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،2009 و تعني التكافل كلمة عربية مشتقة من فعل "الكفيل".مما يعني الاهتمام باحتياجات الآخرين أو"نضمن بعضنا البعض" (Stagg–Macey، 2007).وفقًا لهذا المخطط ، فإن الأعضاء أو المشاركين فيتوافق مجموعة بشكل مشترك على ضمان نفسها ضد الخسارة أو الضرر.ستساعد المجموعة بأكملها الشخص الحالي على تعويض خسارته وتزويده بالمساعدة المالية[6] .

ولقد طرح فقهاءنا مجموعة من الأسس والصيغ التي يقوم عليها صناعة التأمين التكافلي كمستثمر مؤسسي وتنموي هي التبرع والوقف والمضاربة بعضها عرف طريقه إلى نور التطبيق الواقعي ووصل إلى مرحلة البلورة التنفيذية وتطوير التقنيات المستخدمة والبعض الآخر في طور النمو[7] ، ويمكن استعراضها في النقاط الموالية [8]

---

[3] صالح صالحي (2018) صناعة التأمين التكافلي بين الأسس الشرعية و الممارسات التطبيقية تطوير العلاقات التشاركية في إطار نظرية الرسلمة المزدوجة للفائض التأميني و الاستثمار المشترك للأرباح التأمينية. مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 03 /العدد 02 ،ص 29- 08.

[4] بونشادة ، أوزازنة ،(2021) نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي - نظرة استشرافية لتطور صناعة التأمين التكافلي في العالم. مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 11 / العدد: 04 ،ص 423-441.

[5] جابر الشافعي (2017) البديل الإسلامي للتأمين رؤية فقهية وتطبيقية مستقبلية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 40.

[6] Nico P. Swartz , Pieter Coetzer ,(2010) Takaful: An Islamic insurance instrument . Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 2(10)pp. 333-339, October, 2010, Available online at http://www.academicjournals.org/JDAE ,ISSN 2006- 9774.20.

[7] maryam dikko ;(2014) An Analysis of Issues in Takaful (Islamic Insurance ,(European Journal of Business and Management www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.6, No.15 ،p 2

التزام التبرع الهبة بشرط العوض والذي يعد محل اتفاق بين المذاهب الفقهية ومبدأ التزام

- التبرع المقرر في المذهب المالكي.
- إنشاء الوقف) الذي يعتبر من عقود التبرعات (لتكوين محفظة التكافل مع التبرع على الوقف
- نفسه وهذا التبرع لايعتبر وقفا.
- انفردت الشركات الماليزية بتطبيق صيغة المضاربة على اعتبار الشركة مديرة لأعمال التأمين
- على أساس المضاربة نظير حصة من الفائض عن تلك الأعمال.

وهناك طرح آخر وهو التكييف على أساس هبة الثواب وهو محل اختلاف واعتراض.

2-1 تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي[9]:

جدول 1. تطور شركات التأمين التكافلي

السنة	تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الإسلامي
1867	تم تسجيل جمعية التأمين الإسلامي المحدودة و امتد نشاطها لإسكتلاندا ثم أمريكا
1972	انبثق حلف التعاون الدولي للتأمين الإسلامي
1979	قيام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي.
1983	تأسيس شركة التكافل الإسلامية في البحرين وشركة التكافل الإسلامية في لكسمبورج
1984	دخل قانون التأمين التكافلي التنفيذي في ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية
1985	ظهرت في الرياض في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التكافلي، كما ظهرت في البحرين الشركة الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين
1992	تأسست شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، ولبنك البحرين الإسلامي دور في إنشائها واستثمار أموالها
1994	تأسست شركة التكافل الاندونيسية

[8] عبد الستار أبو غدة، (2015) التأمين الإسلامي (التكافلي أو التعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه، والتكييف لجوانبه الفنية،، ص 15. أعمال ندوة فقهية -https://books-library.net/files/books-library.online . 01311659Yp6Y1.pdf

[9] نوال بيراز ، زليخة بن حناشي ، (2018) صيغ استثمار أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات، الجزائر. مجلة الشريعة والاقتصاد / المجلد السابع / الإصدار الثاني لسنة 2018 الرقم التسلسلي: العدد الرابع عشر/ ربيع الثاني 1440 ه / ديسمبر، ص 115-124.

1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية، وشركة التعاون الإسلامي في قطر
1996	تأسست شركة التأمين في الأردن، وتأسست بدعم من البنك الإسلامي الأردني
2003	أسست في ماليزيا شركة الإخلاص للتكافل
2004	أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل
2005	تأسست في ماليزيا شركة التكافل كومبروس
2006	تأسست بالجزائر شركة سلامة للتأمين، وهي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الإماراتية
2007	تأسست شركة الأولى للتأمين المساهمة العامة المحدودة في الأردن
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين.
2012	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي إلى 277 شركة
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى 272 شركة
2016	عدد شركات التأمين التكافلي يبلغ عددها الإجمالي 172 شركة منتشرة في مختلف مناطق العالم
2017	وصول حجم أقساط التأمين التكافلي إلى ما يقارب 27 مليار دولار
2021	صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-81 بتاريخ 2021/02/23 يوضح آليات و شروط تنفيذ كيفية ممارسة التأمين التكافلي و السماح بإنشاء نوافذ و شركات التأمين (المرسوم التنفيذي رقم 21- 81 الجريدة الرسمية 2021).
2021	يتوقع أن يصل حجم مساهمة قطاع التأمين التكافلي إلى 86 .مليار دولار أميركي، بحلول عام 2022 ، استناداً إلى معدلات النمو الراهنة و سيتجاوز 100 مليار دولار سنة 2030

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المراجع (نوال بيراز ، زليخة بن حناشي 2018) *المرسوم التنفيذي(2021) رقم 21-81 بتاريخ 2021/02/23 الجريدة الرسمية الموافق 28 فبراير*. العدد 14 ص 7. (أقناروس محمد 2021) (islamic Finance Development Report 2017).

3-1 نظرة عامة على وضعية سوق التأمين التكافلي على المستوى العالمي :

يعتبر تزايد ظهور الشركات التكافل دليلا على تزايد الطلب على أنشطتها في السوق حيث يتراوح نمو معدل سوق التأمين التكافلي حول العالم سنة 2020 بـ 8.5٪ ووصل إجمالي اشتراكات التأمين التكافلي بقيمة 27.07 مليار دولار حيث انخفضت نسبة اشتراكات التأمين التكافلي بنسبة 1.1- % ، بمعدل 3.2%3 سنة 2020 بعدما سجل معدل نمو 4.3 % . و بدأ الاهتمام بصناعة التأمين الإسلامي ينمو نموا تصاعديا مرافقا للصناعة المصرفية الإسلامية محققة مكاسب في أسواق التأمين جعل

منها منافسا حقيقيا لصناعة التأمين التقليدية و يعمل في قطاع التأمين الإسلامي أكثر من 353 مؤسسة بما فيها 222 شركة تأمين تكافلي و 15 شركات إعادة التكافل و 88 نوافذ تكافلية و 28 نوافذ إعادة التكافل ، تقدم منتجات التأمين تكافلي في 33 دولة على الأقل على مستوى العالم ، معظمها في [10](أقناروس محمد 2021):

– دول مجلس التعاون الخليجي – جنوب شرق آسيا – أفريقيا –الشرق الأوسط و جنوب آسيا ومعظم هذه الدول تمتلك أنظمة تطوير مجهزة خاصة بقطاع التأمين التكافلي و تبقى دول مجلس التعاون الخليجي لها أكبر حصة سوقية في قطاع التأمين التكافلي تبلغ 11.7 مليار دولار أمريكي ، تمثل43% سنة 2020 من إجمالي مساهمات التكافل العالمية.

من خلال الشكل رقم 01: سجل معدل النمو في مساهمات التأمين التكافلي انخفاضا طفيفا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي للعامين المتتاليين خلال فترة 2018–2020 و. يمكن أن يُعزى هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى الانخفاض المساهمات من ذوي الخبرة في سوق المملكة العربية السعودية بنسبة 2.8–% و تعتبر مساهمات السعودية ، أكبر سوق في المنطقة بحصة سوقية من 81% ، على أساس سنوي إلى 9.4 مليار دولار ، أما إجمالي الأسواق الأربعة الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي – قطر والكويت والبحرين وسلطنة عمان بحصة 8.5 % فقط من سوق دول مجلس التعاون الخليجي مساهمات. على وجه التحديد ، بينما قطر والكويت سجلت 2.8% و 2.7% مساهمة إجمالية على التوالي ، كما سجلت البحرين وعمان 1.8% و 1.2% ، على التوالي. كان نمو مساهمات التكافل إيجابيًا في هذه الأسواق باستثناء الكويت حيث انخفض بنسبة 2.4%–.

سجلت البحرين أعلى معدل نمو بنسبة 22% (173 مليون دولارًا أمريكيًا) ، تليها عمان بنسبة 13% (139.3 مليون دولار أمريكي). وقطر بنسبة 2.3% (324.3 مليون دولار) التي تسعى إلى خلق فرص مواتية لقطاع التأمين التكافلي من خلال الاستثمارات الحكومية في مشاريع البنية التحتية كونها جزءًا من "رؤية قطر الوطنية 2030" ، جنبًا إلى الاستعدادات لكأس العالم لكرة القدم 2022. و يخطط مصرف قطر المركزي لتأسيس هيئة شرعية مركزية للإشراف على قطاع التمويل الإسلامي لضمان الاتساق المعايير في منتجات ومعاملات التمويل الإسلامي مثل ماليزيا وإندونيسيا والسودان. بالنسبة للإمارات يعتبر سوق الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر سوق في المنطقة بحصة تبلغ 10.3% من سوق التكافل الخليجي في عام 2020 كما هو موضح في الرسم البياني و شكّل التأمين التكافلي في الإمارت 95% من إجمالي المساهمات (11 دولارًا أمريكيًا مليار) في العام وأغلبها كانت تأمين الصحي وتأمين السيارات ، حيث تمثل أكثر من 40% و 30% من الإجمالي المساهمات وبالمختصر على الرغم من انخفاض الاشتراكات المسجلة في المملكة العربية السعودية ، فمن المتوقع أن ترتفع المساهمات في مجال تأمين الممتلكات قطاع السيارت على المدى المتوسط حيث قد تكون الخصومات الأعلى على سياسات تأمين السيارات بدون مطالبات على تغطي السياسة حوالي 17 مليون شخص ، ولأكثر من 800 مليون دولار أمريكي (3 ريال سعودي مليار) من المساهمات (حوالي 8٪ من إجمالي المساهمات) سنويا. و تشكل منتجات التأمين الصحي و السيارات الفئة المهيمنة على صناعة التكافل في دول مجلس التعاون الخليجي و الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (SERVICES INDUSTRY ISLAMIC FINANCIAL STABILITY REPORT 2020).

[10] أقناروس محمد (2021) التأمين التكافلي العمليات المالية و المعالجات المحاسبية . مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة المجلد 05 و العدد 01 أفريل ،ص 85.

شكل 1 . نمو مساهمات التأمين التكافلي لدول منطقة مجلس التعاون الخليجي

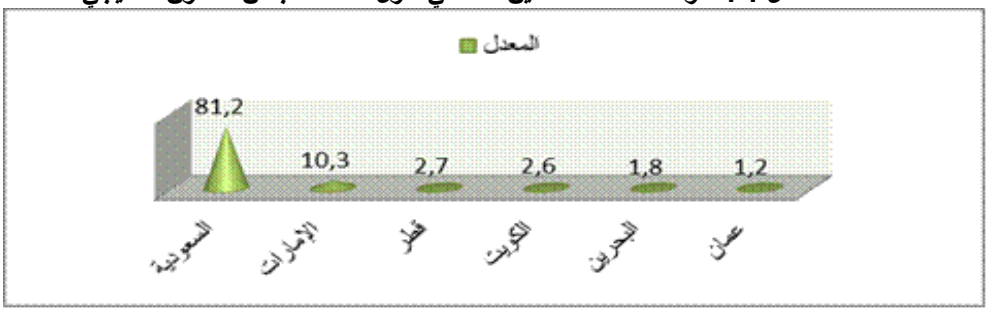

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

SERVICES INDUSTRY ISLAMIC FINANCIAL
STABILITY REPORT 2020 Islamic Financial Services Board

ومن جهة أخرى و على النقيض من دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن إيران و السعودية أكبر سوق تأمين إسلامي بأكثر من 70% من المساهمات المكتتبة و بلغ إجمالي مساهمات حوالي 9463 بسعودية و 10880 مليون دولار أمريكي بإيران و تشكل منتجات التأمين الصحي و السيارات كذلك الفئة المهيمنة على صناعة التكافل بالمنطقة وتتصدر كذلك ماليزيا سوق التكافل المنطقة بإجمالي مساهمات بلغت 1856 مليون دولار أمريكي تدعمها عوامل هيكلية مواتية مثل القوانين القوية و الدعم الحكومي وسجلت اندونيسيا مساهمات تقدر نحو 1057 مليون دولار أمريكي وبظهر جليا مما سبق المكانة التي أصبحت تتبوؤها صناعة التأمين التكافلي حول العالم مع زيادة الطلب على منتجات التأمين التكافلي إلا أن الأرقام المسجلة لا تعكس الإمكانيات الحقيقية و المكانة التي من الممكن أن تتمتع بها هذه الصناعة و بتالي يجب بذل جهود أكبر من قبل الهيئات الدولية و الدول الرائدة في مجال التكافل لتعزيز التشريعات و القوانين التي من شأنها ضمان النمو و التطور لصناعة التأمين التكافلي و الشكل التالي يوضح .

شكل 2 . نمو مساهمات التأمين التكافلي العالمية حسب الدولة لسنة 2020

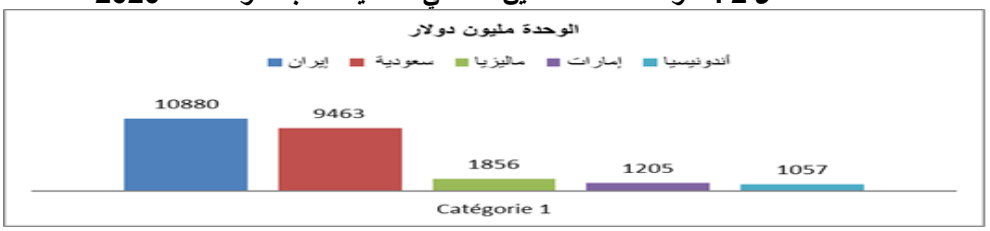

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات

SERVICES INDUSTRY ISLAMIC FINANCIAL
STABILITY REPORT 2020 Islamic Financial Services Board

2- العلاقات التعاقدية المالية في التأمين التكافلي :

إن على مستوى طرق إدارة الشركات للعمليات التأمينية و طبيعة العلاقات بين المساهمين و المشتركين التي تحكم منظومة التأمين الإسلامية وما ارتبط بها من اجتهادات فقهية و تطبيقية. لقد تعددت نماذج العلاقات التعاقدية منها نموذج المضاربة و نموذج الوكالة و نموذج الوقف و النموذج المركب الذي يجمع بين المضاربة و الوكالة و الذي يشكل أكثر من 52 %من تلك الشركات، يليه نموذج الوكالة بـ16% ، ثم النموذج المركب (المختلط) الذي يجمع بين الوكالة و الوقف بنسبة 11% و النموذج التعاوني 9% كما هي موضحة في الشكل الموالي (صالح صالحي 2018):

شكل 4 . طبيعة عمليات التأمين

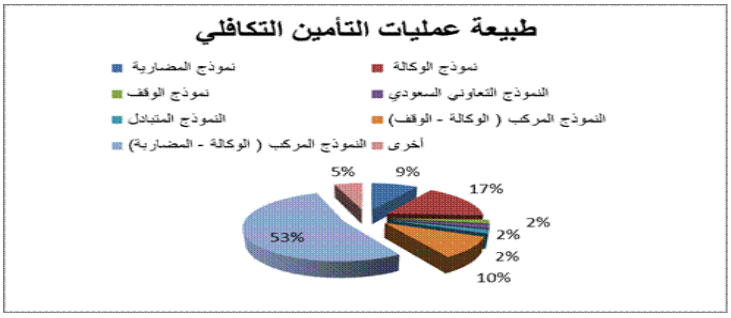

المصدر : صالح صالحي، صناعة التأمين التكافلي بين الأسس الشرعية و الممارسات التطبيقية تطوير العلاقات التشاركية في إطار نظرية الرسملة المزدوجة للفائض التأميني و الاستثمار المشترك للأرباح التأمينية ، مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 03/العدد 02- ديسمبر 2018 ص 08-29. ص 12

وفي التأمين التكافلي الإسلامي هناك ثلاث علاقات تعاقدية وهي كتالي:

– علاقة **المشاركة** بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي و ما يتصل به

– العلاقات بين الشركة و بين الصندوق حملة الوثائق هي علاقة **الوكالة** من حيث الإدارة وعلاقة **المضاربة** من حيث الاستثمار أو وكالة بالاستثمار.

تعتبر العلاقة بين المساهمين وصندوق التكافل بمثابة الدعامة الرئيسية التي تزود صندوق التأمين التكافلي بالقوة المالية اللازمة لمواجه الالتزامات (التعويضات) وأخطار العجز، وتتمثل العلاقة المالية بين المساهمين اتجاه هيئة المشتركين (الصندوق التكافلي) بقيام هيئة المساهمين بمجموعة من الأعمال والخدمات الإستراتيجية لصالح صندوق التأمين التكافلي للمشتركين مثل تقديم القرض الحسن لصالح الصندوق التكافلي لأغراض تغطية مصروفات التأسيس والتشغيل، ولتعويض الأضرار المتحققة أثناء مرحلة بناء الملاءة المالية الذاتية للصندوق، ويقضي الواقع العملي لشركات التأمين التكافلي بأن تسترد هيئة المساهمين قرضها الحسن الذي منحته للصندوق التكافلي على فترات وعليه فالقرض الحسن هو التزام حقيقي يلتزم به المساهمون لصالح المشتركين.[11]

– العلاقة المالية بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام (بالتبرع / التعاون) و العلاقة بين المستفدين و بين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق و اللوائح[12].

[11] رياض منصور الخليفي،(2008) التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي، دراسة فقهية تطبيقية معاصرة..مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33 ، جانفي ، ص 13.

[12] عامر أسامة ،عماري زهير،(2017) أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج VAR شعاع الانحدار الذاتي -شركة التأمين الإسلامية بالأردن نموذجا الفترة 1999 /2015. *مجلة البحوث الإقتصادية و المالية المجلد الرابع العدد 2* ،ص 566.

شكل 5 . العلاقات التعاقدية و المالية في شركات التأمين التكافلي

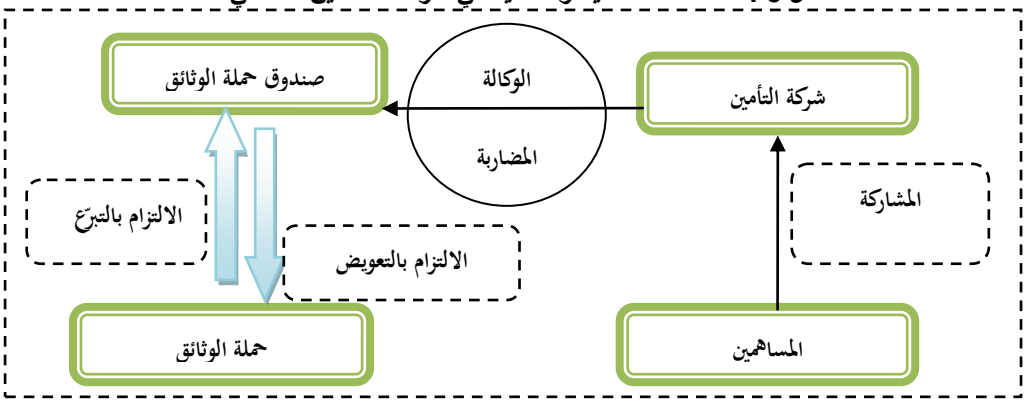

المصدر – Frenz,Tobias , Sridharan, Madhu & Iyer, Krishna, Developing a Takaful product in India **:** Risks and Challenges, 10th Global Conference of Actuaries , International Islamic Fiqh Academy - http://www.fiqhacademy.org.sa/ . Jeddah, Saudi Arabia , http://www.actuariesindia.org/downloads/gcadata/10thGCA/takaful_madhu.pdf p 50

1-2 الصيغ التطبيقية لإدارة التأمين التكافلي:

هناك ثلاثة نماذج أساسية شائعة في سوق صناعة التأمين التكافلي، وهي الوكالة، والمضاربة، و النموذج المختلط (الوكالة و المضاربة) والوقف. وسنتناول هذه النماذج ونبين ما يستدعيه ذلك من ضرورة البحث عن نموذج جديد الذي يمكن أن يحقق التوازن في العلاقة بين المساهمين و المشتركين[13] :

1. **نموذج الوكالة:** هذا النموذج هو أول صيغة شرعية قامت على أساسها عمليات التأمين الإسلامي في دول الخليج العربي، وهو نموذج تتحدد فيه العلاقة التعاقدية بين المشتركين في صندوق التكافل وشركة التكافل على أساس الوكالة. فالمشتركون في الصندوق – من حيث هم متبرعون له بالأقساط التي يدفعونها ، يوكلون إلى شركة التكافل مهمة إدارة صندوق التكافل، فهي التي تتولى قبول الأخطار المختلفة التي يجلبها كل مشترك للصندوق، وتحديد أقساط التبرع، وتخصيص الاحتياطات القانونية والاختيارية، وتقييم الأضرار، وتحديد التعويضات ودفعها، وإدارة مخاطر السوق، والسيولة، والتشغيل، ومواجهة العجز عن سداد الأقساط، وتوزيع الفائض التأميني وفق ما يحدده الخبراء المعتمدون (الإكتواريون) actuary في تقدير التكاليف المالية للمخاطر ولهذا النموذج صيغتان شائعتان:

- ✓ **الوكالة الخالصة:** في هذه الصيغة تتولى شركة التكافل إدارة صندوق التكافل بوصفها وكيلا عن المشتركين في الصندوق، وذلك مقابل أجر محدد من طرف الجهات الإشرافية أو ما تمليه طبيعة الخطر المزمع تغطيته، ويعتبر هذا الأجر هو الدخل الوحيد للشركة .وقد تقوم الشركة باستثمار جزء من أموال صندوق التكافل، لكنها لا تتقاسم في ذلك ربحا ولا خسارة ولا فائضا تأمينيا.
- ✓ **الوكالة المعدلة:** تقوم شركة التأمين الإسلامي حسب هذه الصيغة بالوظيفة نفسها التي شرحناها في الصيغة الأولى إدارة واستثمارا لكن مع اختلاف أساسي ، وهو أخذ الشركة نسبة من الفائض التأميني على سبيل الهبة، أو الجعالة، أو التنازل لها من طرف المشتركين .ومعنى ذلك أن يقوم الصندوق بوصفه شخصا اعتباريا بمنح جزء من الفائض التأميني لشركة التكافل على سبيل الهبة، وهذا

[13] يونس صوالحي، غالية بوهدة (2013) إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني :رؤية فقهية نقدية.. *التجديد بحوث و دراسات ، المجلد السابع عشر، العدد الرابع و الثلاثون* ، ص 101.

من صلاحيات الصندوق وليس أمرا واجبا أما الجعالة باعتبارها وعدا بالمكافأة، فهي أن يعد الصندوق شركة عند توقيع وثيقة التكافل بمنحها جزءا من الفائض على سبيل الجعالة إذا ما نجحت في تحقيق فائض تأميني. بينما التنازل يعني أن يتنازل الصندوق عن جزء من الفائض التأميني لصالح الشركة بشرط الرضا التام من المتبرعين للصندوق.

2 .نموذج المضاربة: أساس هذا النموذج هو المضاربة الشرعية التي تتطلب وجود مضارب ، ورب المال ورأس مال. وهي تقوم على أساس تقاسم الربح بين الطرفين إن وجد، وتحمل رب المال الخسارة عند حصولها، وكذا عدم اشتراط نسبة من الربح، أو ضمان رأس المال من طرف المضارب ما لم يتعد أو يقصر ، وقد طبقت المضاربة في الصناعة التكافلية بصيغتين

✓ **الصيغة الأولى المضاربة الخالصة:**

في هذه الصيغة يقوم المشتركون بوصفهم رب المال بالدخول في عقد مضاربة مع شركة التكافل بصفتها مضاربا، وتعتبر أقساط التبرع هي رأس المال بحيث يجب أن تتوفر فيها شروط رأس المال الشرعية. وتقوم شركة التكافل بوضع أقساط التأمين في صندوقين: صندوق المخاطر لغرض دفع التعويضات، وصندوق الاستثمار الذي تستثمر أمواله في أصول متفقة مع أحكام الشريعة. وفي نهاية السنة المالية تقوم الشركة بتوزيع أرباح الاستثمار وفق النسب المتفق عليها ، أما الفائض التأميني فيوزع كله على المشتركين، ولا تأخذ الشركة منه شيئا إلا ما يخصم لتعزيز الاحتياطات في الصندوق إن كانت هناك حاجة لذلك.

✓ **الصيغة الثانية المضاربة المعدلة** : تعمل هذه الصيغة بالطريقة السابقة نفسها مع فارق جوهري، وهو تحويل عوائد الاستثمار إلى صندوق التكافل وإضافتها للفائض التأميني (بوصفه الفارق الإيجابي بين أقساط التأمين والتعويضات الفعلية)، ثم يقسم الكل بين الشركة والمشتركين بناءاً على نسبة مئوية متفق عليها مقدما .

النموذج المركب من الوكالة والمضاربة معا يتطلب هذا النموذج أن تكون شركة التكافل وكيلا عن المشتركين ومضاربا في أقساطهم بوصفها رأس المال. وتنطبق على هذا النموذج الأحكام نفسها المذكورة في النموذجين السابقين، مع ضرورة الفصل بين عقدي الوكالة والمضاربة من حيث الحقوق والواجبات .وعموما طبق هذا النموذج بطريقتين :الأولى – وهي الشائعة في دول الخليج – تتم بدون تقاسم الفائض التأميني، والثانية — في ماليزيا – يتم فيها تقاسم الفائض. ويواجه هذا النموذج الإشكالات نفسها التي بيناها في نموذج الوكالة المعدلة.

3. نموذج الوقف: تنطلق فكرة هذه الصيغة من إشكالية المعاوضة بين التزام المشتركين بالتبرع، والتزام الصندوق بتبرع مقابل، ولتجاوز هذه المخالفات اقترح الشيخ تقي عثماني هذا النموذج في إدارة أعمال التأمين التكافلي، من خلال إنشاء صندوق تشاركي على شكل هيئة وقف له الذمة المالية المستقلة عن شركة الإدارة وعن المؤمن لهم وفقا للمبادئ التالية:

– أن يتم إنشاء صندوق برأسمال معين وقفا على أعمال التأمين يكون له شخصية اعتبارية مستقلة يحق له امتلاك الأموال واستثمارها حسب اللوائح المنظمة لذلك؛

–يكون للصندوق الوقفي نوعين من الموارد :يتمثل المورد الأول في اشتراكات التأمين المدفوعة على سبيل التمليك للصندوق الوقفي، أما المورد الثاني فهو عبارة عن عوائد استثمار أموال الصندوق؛ و للصندوق الوقفي حق ملكية الاشتراكات وعوائد الاستثمارات، فله كذلك حق التصرف في الفائض التأميني وفق ما تقتضيه اللوائح المنظمة لذلك، فقد يرحل للسنوات اللاحقة قصد تخفيف اشتراكات المستأمنين مستقبلا أو يحتجز كاحتياطات أو أن يوزع كله أو بعضه على المشتركين[14] ؛

3- سبل تنمية العلاقة التشاركية لتعزيز تكافؤ في إطار الحسابات المالية المزدوجة:

قبل البحث في سبل تنمية العلاقة التشاركية ينبغي الحديث عن بعض الإشكالات الفنية المطروحة

[14] عثماني محمد (2011) بحوث في قضايا فقهية معاصرة، . دمشق، سوريا: دار القلم،ط 2 ج 2 سنة 2011 ص 189- 196.

1-3 التحديات و المشكلات الفنية و الشرعية المطروحة بين المساهمين و المشتركين في شركة التأمين التكافلي: اختلال التوازن بين أطراف عمليات التامين التكافلي عموما تتمحور المشكلات كتالي (يونس صوالحي، غالية بوهدة 2013)[15]:

– فيما يخص نموذج الوكالة في صيغتيها (الخالصة والمعدلة):

إن في الالتزام بالتبرع من قبل المشترك، والالتزام بالتعويض من طرف صندوق التكافل صورة من صور المعاوضات التي يؤثر فيها الغرر. فلقد رأى بعض الفقهاء أن صفة التبرع منتفية في تطبيقات التأمين الإسلامي الحديثة، وعليه فلا فرق عندهم بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي. وفي هذا يقول الشيخ مصطفى الزرقا رداً على الرأي (أي أن التأمين التبادلي لا معاوضة فيه) أن عنصر المعاوضة موجود قطعا في التأمين التبادلي.

– معارضة نموذج الوكالة لما تقرر في البند 5/5 من معيار التأمين الإسلامي (الذي سبق إيراد نصه) بخصوص تقاسم الفائض التأميني حيث إنه في حالة الوكالة الخالصة يثور نقاش حول قصر ملكية الفائض على المشتركين فقط، على الرغم من تبرعهم بأصله عند الاشتراك، علما بأن التبرع يلغي الملكية كما هو مقرر في الفقهه الإسلامي. أما في صورة الوكالة المعدلة ، فالإشكال يتعلق بأحقية شركة التكافل في الفائض التأميني على الرغم من عدم تحملها أخطار عجز الصندوق التأميني، وإن كان في التزام المساهمين في الشركة بمنح الصندوق قرضا حسنا سترجع عند تحقق فائض تأميني في المستقبل، وهو أمر قد لا تتحقق، مما يجعل الشركة معرضة لخطر عدم استيفاء القرض .ومن ثم وجود مبرر شرعي آخر يضاف إلى أساس الجعالة والإباحة الأصلية فيما يتفق عليه العاقدان ما لم يخالف نصا شرعيا قطعي الدلالة أو قاعدة فقهية ثابتة، أو إجماعا معتبرا متحققا، وهذا طبعا عند من يبيحون تقاسم الفائض التأميني .

– مشكلة الوكالة: ويتعلق هذا الإشكال بالعلاقة بين الموكل والوكيل على مستوى إدارة الشركة وتسييرها corporate relationship، حيث إنه من المقرر شرعا في عقد الوكالة أن يد الوكيل يد أمانة، أي أنه لا يضمن إلا التعدي أو التقصير ولذلك تثور هنا مسألتان أشار إليهما جمعة الرقيبي نقلا عن بعض الكتاب الغربيين الذين بحثوا في مشكلات الوكالة في المؤسسات عموما وتتمثل المسألة الأولى في الاختيار العكسي (selection adverse) ،

ومعنى ذلك أن الموكل يخشى عدم قدرة الوكيل على التعويض، خصوصا وأن المشترك في صندوق التأمين لا يعلم في الغالب شيئا عن شركة التكافل (الوكيل) سوى اسمها، وقليل جدا من يطلع على عملياتها، وطرق إدارة مخاطرها، وقوائمها المالية السنوية.

– أما المسألة الثانية فتتعلق بالمخاطر الأخلاقية أو المعنوي hazards moral، وتتمثل في أن الموكل ليس متيقنا من بذل الوكيل قصارى جهده في إدارة صندوقي التبرع والاستثمار .وهناك احتمال أن يكون الوكيل يعمل لمصلحته الشخصية على حساب مصلحة الصندوق، وهو ماحاولت المعايير العالمية والمحلية والشرعية لإدارة الشركات (corporate governance) ضبطه حتى لا تتعارض أغراض الوكيل مع أغراض أصحاب المصالح (stakeholders) بما في ذلك صندوق التكافل بوصفه شخصا اعتباري .

– إلزام شركات التكافل من طرف الجهات الإشرافية بتقديم قرض حسن لصندوق التكافل عند حصول عجز مالي فيه. وثمة إشكالان في هذا الإلزام أولهما أن الإلزام يضفي صفة إذعان لا تملك شركة التكافل إزاءها حق رفض هذا الشرط. أما الإشكال الثاني فيتمثل في عدم إلزام الصندوق بسداد القرض في حالة استمرار العجز، أو تصفية الشركة، و لا يوجد أحيانا أي فصل بين حساب المساهمين وحساب المشاركين، ولا يتم توزيع الفائض التأميني على حملة الوثائق، كما لا يتم توزيع أرباح الفوائض التأمينية أو أية توزيعات أو تخفيضات للأقساط بالنسبة للمشتركين في بعض الشركات، خاصة في الدول التي لم تصدر تشريعات لإنشاء شركات للتامين التكافلي، كجزء من الاستثمارات يتم عن طريق سندات الخزينة الربوية في بعض البلدان (صالح صالحي 2018).

[15] يونس صوالحي، غالية بوهدة (2013) إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني :رؤية فقهية نقدية.. *التجديد بحوث و دراسات ، المجلد السابع عشر، العدد الرابع و الثلاثون* ، ص 102.

– عدم وجود القوانين المنظمة لعمليات التأمين الإسلامية، كغياب الدور الرقابي والتوجيهي المركزي الذي يضمن السلامة التطبيقية التي تحقق المصالح المتوازنه (صالح صالحي 2018).

2-3 تنمية العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي:

وذلك بإعادة النظر في طبيعة التعاون بين المساهمين و المشتركين من خلال إعادة تنظيم العلاقة التشاركية بين شركة التامين التكافلي التي تسعي لتحقيق الأرباح وصندوق التأمين التكافلي، بصورة تنعكس ايجابيا على الأطراف ذات المصلحة بما فيها مصلحة المجتمع.

أ– فصل حسابات حملة الوثائق عن حسابات المساهمين:

إن موضوع إيجاد التوازن في العلاقة بين حملة الوثائق والمساهمين انطلاقا من قاعدة لا ضرر ولا ضرار بحيث يأخذ كل ذي حق حقه من العوائد، يعتبر من أهم الركائز التي يقوم على أساسها النظام الأساسي لشركات التأمين الإسلامية[16] (بونشادة ، أوزازنة 2021). ومن تم التوصل إلى وجوب النص على فصل حسابات حملة الوثائق عن حسابات المساهمين وأن الفائض التأميني يوزع على حملة الوثائق هم أصحاب الحق فيه وليس من حق المساهمين في الشركة. و من ابرز التوصيات تلك التي وردت في حلقة العمل حول عقود التأمين الإسلامية بالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة ، وخاصة التوصية العاشرة في فقرتها الأولى التي تؤكد على تكوين شركات مساهمة يكون غرضها تقديم خدمات التأمين التعاوني في مجال معين لمساهمتها مباشرة ، والتوصية المتعلقة بمبادئ التامين التكافلي و التي جاء فيها "أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التامين من إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة وحماية مصالحهم" [17] و بصفة أدق و جود هيئة إعتبارية تمثل صندوق المشتركين في إدارة الصندوق لدى شركة التأمين التكافلي[18] (بونشادة ، أوزازنة 2021). بناء على ما سبق من استقلال كل من أموال المساهمين عن أموال المشتركين، واختلاف طبيعة كل منهما، فمال المساهمين مقدم منهم لاستيفاء المتطلب القانوني للترخيص وهي أموال مرصدة منهم للاستثمار، مع الاستعداد لإقراض نظام التكافل منها عند الحاجة أما الاشتراكات المقدمة من المشتركين فهي مقدمة على وجه التبرع الكلي أو الجزئي لإقامة نظام التكافل. ولهذا يجب فصل حسابات المساهمين عن حسابات المشتركين ، حيث يتضمن حساب المساهمين بيانا لرأس المال واستثماراته ومصاريفه وأرباحه، ويتضمن حساب المشتركين نشاط الشركة في مجال التكافل .[19]

ب– رسملة الفائض التأميني و آليات و توزيعه (العلاقة المالية):

- **آليات التوزيع** [20]: و يكون التوزيع على جميع حملة وثائق التأمين المشتركين في الصندوق وفقا لقيمة الإشتراك الذي دفعه المشترك إلى صندوق هيئة المشتركين. بحيث يشمل التوزيع من حصل على تعويض حلال السنة المالية ومن لم يحصل على التعويض

---

[16] بونشادة ، أوزازنة ،(2021) نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي مرجع سابق الذكر ص 425.

[17] محي الدين داغي(*2010*)، مفهوم التأمين التعاوني و ماهيته و ظوابطه و معوقاته دراسة فقهية اقتصادية، . *مؤتمر التأمين التعاوني 11-13 أبريل الأردن ص 61*

[18] بونشادة ، أوزازنة ،(2021) نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي مرجع سابق الذكر ص 426

[19] عبد الستار أبو غذة، (2015) التأمين الإسلامي (التكافلي أو التعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه، والتكييف لجوانبه الفنية،، ص 15. *أعمال ندوة فقهية* -*https://books-library.net/files/books-library.online-01311659Yp6Y1.pdf* .

[20] عامر أسامة ،عماري زهير،(2017) أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية باستخدام التحليل الديناميكي مرجع سابق الذكر ص 566.

– الإقتصار على من لم يحصل على تعويض أصلا خلال السنة المالية لعقد التأمين : بحيث يشمل التوزيع فقط من لم يحصل على التعويض

– التوزيع على جميع المشتركين مع مراعاة تخفيض قيمة مبلغ التعويض الذي حصل عليه من نصيب المشترك من الفائض التأميني الذي يستحقه و هذا في حالة ما لإذا كان مبلغ الفائض أما إذا كان مبلغ التعويض الذي حصل عليه المشترك يفوق أو مساو لقيمة نصيبه في الفائض التأميني فإنه لا يستحق شيئا وتبعا لهذه الطريقة تتحقق الموازنة بين مبدأ التكافل و تحقيق العدالة و المساواة بين أعضاء هيئة المشتركين

- **رسملة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي:**

شركة التأمين التكافلي يتم تأسيسها من قبل مجموعة من المساهمين للقيام بأعمال التأمين و الاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية و تتمثل أهم أعمالها في التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين و استثمار ما زاد من أموال المشتركين بنسبة من الربح أو بأجر و تتكون الشركة من – هيئة المؤسسين، هيئة المشتركين ، ومجلس إدارة الشركة.

ت– مجالات رسملة الفائض التامين التكافلي:

يعتبر الاحتفاظ بكل الفائض التأميني أو بجزء منه لتكوين الإحتياطات الفنية خاصة في بداية عمر الشركة من بين القرارات الحكيمة وعليه يمكن إستثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي بالكيفيات التالية

– استثمار الفائض على أساس المضاربة: في هذه الحالة الشركة المديرة هي الطرف الذي يقوم بالعمل و حملة الوثائق هم الطرف صاحب المال و يكون الربح حصة شائعة تقدر بنسبة مئوية معلومة في حالة تحققه

– إستثمار الفائض على أساس الوكالة باجر معلوم : في هذه الحالة تكون الشركة وكلية عن حملة الوثائق في تنمية و إستثمار جزء من أموالهم(الفائض) مقابل نسبة مئوية من الربح المتحقق تماما كالأجر المعلوم مقابل إدارة العمليات التأمينية.

– إستثمار الفائض التأميني في المجالات الاجتماعية فقد أثبتت الممارسات العملية لتوزيع الإستثمار الفائض التأميني و أظهرت أن هناك حساب خاص في إدارات شركات التأمين التكافلي يسمي حساب وجوه الخير تنفقه في المجالات الخيرية [21].

الخاتمة: يعتبر إختيار النموذج في صناعة التأمين التكافلي عنصرا أساسيا في تحديد شرعية العملية التكافلية في جميع مراحلها : من جمع الأقساط و دفع التعويضات و تحديد المخصصات و الاحتياطات ورصد الاستثمارات و توزيع الفائض التأميني وقد تعددت نماذج التأمين التكافلي المعمول بها من قبل شركات التكافل و على الرغم مما أسهمت به هذه النماذج من تطوير لصناعة التأمين التكافلي من خلال ما قدم على أساسها من معالجات و حلول لجوانب تشريعية وفنية مختلفة في العملية التأمينية إلا أنها لم تخل من إشكالات شرعية و فنية مازالت موضع خلاف و جدل بين العملاء و الباحثين.

النتائـــــج:

إن التطورات الهامة لصناعة العلاقات التعاقدية للتأمين التكافلي هي التي تحقق للتأمين مقاصده الشرعية، وتنظم العلاقة القائمة ما بين مشتركي صندوق التكافل من ناحية، وبينهم وبين مسيري هذا الصندوق من ناحية أخرى؛ وجود سوق متنامي لصناعة التأمين التكافلي في جميع أنحاء العالم و بالأخص منطقة الخليج و الدول العربية الإسلامية تدل على أهمية التجربة و تزايد الإقبال عليها يعتبر الفائض التأميني ومشروعية تقاسمه بين شركة التكافل و المشتركين في صندوق التكافل من أهم المسائل ذات الطابع الإشكالي التي ثار حولهما خلاف كبير وجدل حاد بين المهتمين بصناعة التأمين التكافلي

[21] تواتي بن علي فاطمة (2018).آليات توزيع و إستثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي .. مجلة اقتصاد و المالية المجلد 04 العدد 02 ، ،ص 229-230 .

-هناك إختلال كبير بين الأطراف و أصحاب المصلحة في صناعة التأمين التكافلي و خاصة بين المساهمين و المشتركين في ظل غياب أساس قانوني للتمثيل يجسد المشاركة التعاونية.

-إن الصيغة الأكثر ملاءمة لإدارة أعمال التأمين التشاركي والتي تكون فيها حقوق المشتركين والمساهمين نسبيا أقرب للعدالة وعدم التحيز لأية جهة منهما هي الصيغة المختلطة بين نموذجي الوكالة في إدارة عمليات التأمين مقابل أجر معلوم، ونموذج المضاربة لاستثمار الفوائض المالية للصندوق التشاركي مقابل حصة مشاعة من الربح المحقق لا حصة من الفائض التأميني، كونها الصيغة التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ما يتعلق بأجر الوكالة الذي يكون وفقا لهذه الصيغة معلوما مسبقا، كما تكون حصة المضارب من الأرباح معلومة ومشاعة قبل بداية كل سنة مالية كنسبة مئوية.

- قائمة المراجع :

1. جابر الشافعي (2017) البديل الإسلامي للتأمين رؤية فقهية وتطبيقية مستقبلية . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 40.

2. عثماني محمد (2011) بحوث في قضايا فقهية معاصرة، . دمشق، سوريا: دار القلم،ط 2 ج 2 سنة 2011 ص 189-196.

3. صالح صالحي (2018) صناعة التأمين التكافلي بين الأسس الشرعية و الممارسات التطبيقية تطوير العلاقات التشاركية في إطار نظرية الرسلمة المزدوجة للفائض التأميني و الاستثمار المشترك للأرباح التأمينية. مجلة التمويل والاستثمار و التنمية المستدامة، المجلد 03 /العدد 02 ،ص 29- 08.

4. أقناروس محمد (2021) التأمين التكافلي العمليات المالية و المعالجات المحاسبية . مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة المجلد 05 و العدد 01 أفريل ،ص 85.

5. بونشادة ، أوزازنة ،(2021) نحو آليات مقترحة لتطوير العلاقة التشاركية بين المساهمين والمشتركين في شركات التأمين التكافلي -نظرة استشرافية لتطور صناعة التأمين التكافلي في العالم. مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد 11 / العدد: 04 ،ص 423-441.

6. تواتي بن علي فاطمة (2018)،آليات توزيع و إستثمار الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي ،. مجلة اقتصاد و المالية المجلد 04 العدد 02 ، ،ص 229-230 .

7. رياض منصور الخليفي،(2008) التكييف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي، دراسة فقهية تطبيقية معاصرة،.مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33 ، جانفي ، ص 13.

8. عامر أسامة ،عماري زهير،(2017) أثر توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي مقابل التقليدية باستخدام التحليل الديناميكي (نموذج VAR شعاع الانحدار الذاتي -شركة التأمين الإسلامية بالأردن نموذجا الفترة 1999 /2015. مجلة البحوث الإقتصادية و المالية المجلد الرابع العدد 2 ،ص 566.

9. نوال بيراز ، زليخة بن حناشي ، (2018) صيغ استثمار أقساط التأمين في شركات التأمين التكافلي، دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات، الجزائر،. مجلة الشريعة والاقتصاد / المجلد السابع / الإصدار الثاني لسنة 2018 الرقم التسلسلي: العدد الرابع عشر/ ربيع الثاني 1440 هـ / ديسمبر، ص 115-124.

10. يونس صوالحي، غالية بوهدة (2013) إشكالات نماذج التأمين التكافلي وأثرها في الفائض التأميني :رؤية فقهية نقدية،. التجديد بحوث و دراسات ، المجلد السابع عشر، العدد الرابع و الثلاثون ، ص 101،102.

11. maryam dikko ;(*2014*) An Analysis of Issues in Takaful (Islamic Insurance ,(*European Journal of Business and Management www.iiste.org ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online) Vol.6, No.15* ،p 2

12. Nico P. Swartz , Pieter Coetzer ,(*2010)* Takaful: An Islamic insurance instrument . *Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 2(10)*pp. 333-339, October, 2010, Available online at http://www.academicjournals.org/JDAE ,ISSN 2006- 9774.20.

13. رياض منصور الخليفي (2010) قوانين التأمين التكافلي الأسس الفنية والمعايير الشرعية – دراسة معيارية لأغراض تقنين أعمال شركات التأمين التكافلية-. بحث مقدم إلى مؤتمر :"التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه. الجامعة الأردنية، : مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) المنعقد خلال الفترة:26-28 ربيع الثاني 1431هـ – الموافق 11-12 /4 /.

14. عبد الستار أبو غذة، (2015) التأمين الإسلامي (التكافلي أو التعاوني) أسسه الشرعية وضوابطه، والتكييف لجوانبه الفنية،، ص 15. أعمال ندوة فقهية https://books-library.net/files/books-library.online-01311659Yp6Y1.pdf .

15. محي الدين داغي(2010)، مفهوم التأمين التعاوني و ماهيته و ظوابطه و معوقاته دراسة فقهية اقتصادية، . مؤتمر التأمين التعاوني 11-13 أبريل الأردن ص 61

16. المرسوم التنفيذي(2021) رقم 21-81 بتاريخ 2021/02/23 الجريدة الرسمية الموافق 28 فبراير. العدد 14 ص 7.

17. SERVICES INDUSTRY ISLAMIC FINANCIAL STABILITY REPORT(2020)Islamic Financial Services Board Islamic Financial Services Board Bank Negara Malaysia Kuala Lumpur, Malaysia 2020.

18. islamic Finance Development Report (2017*)– .ICD – thomson Reuters, islamic Finance Development Report 2017,p43.*